



الأحاديث الواردة في أكل الضبع

(دراسة حديثة تحليلية)

Hadiths mentioned in the eating of a hyena, an analytical study

إعداد

د. ماجد بن عبدالله العقل

Majed Abdallah ALaki

الأستاذ المشارك في قسم السنة وعلومها بكلية الشريعة في جامعة القصيم

Doi: 10.21608/jasis.2025.454619

٢٠٢٥ / ٥ / ٢٢

استلام البحث

٢٠٢٥ / ٧ / ١٥

قبول البحث

العقل، ماجد بن عبدالله (٢٠٢٥). الأحاديث الواردة في أكل الضبع (دراسة حديثة تحليلية). *المجلة العربية للدراسات الإسلامية والشرعية*، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر، ٩ (٣٣)، ٨١٧-٨٤٢.

<http://jasis.journals.ekb.eg>

الأحاديث الواردة في أكل الضبع (دراسة حديثية تحليلية)

المستخلص:

يهدف البحث إلى معرفة تخريج حديث جابر رضي الله عنه في جواز أكل الضبع، وحديث خزيمة بن جزء رضي الله عنه في تحريم أكلها، والوقوف على سياق الحديثين وروايتهما، وبيان الغريب، وبسط دلالات الحديثين، ومعرفة موقف العلماء منهما. أهم النتائج: أن حديث جابر رضي الله عنه في جواز أكل الضبع ترجح فيه الموقوف على عمر رضي الله عنه، والموقوف على جابر رضي الله عنه، وأن المرفوع لا بأس بإسناده لتفرد عبدالرحمن بن أبي عمار به. أن حديث خزيمة بن جزء رضي الله عنه ضعيف لا يصح؛ لأن مداره على عبد الكريم بن أبي المخارق وهو ضعيف، وأيضا شيخه حبان بن جزء مجهول. أن العلماء اختلفوا في جواز أكل الضبع على ثلاثة أقوال: الجواز، والتحريم، والكراهة، وأرجح هذه الأقوال هو القول بالجواز.

الكلمات المفتاحية: الأحاديث – الواردة – أكل – الضبع .

Abstract:

The research aims to know the narration of the hadith of Jabir, may Allah be pleased with him, on the permissibility of eating the hyena, and the hadith of Khuzaymah ibn Juzza in the prohibition of eating it, examining the context of the two hadiths and their narratives, explaining the stranger, explaining the meaning of the two hadiths, and knowing the opinions of scholars on them. Main Findings: The ḥadīth of Jābir (may Allah be pleased with him) regarding the permissibility of eating hyena meat is more likely to be mawqūf (attributed) to ‘Umar (may Allah be pleased with him) and to Jābir (may Allah be pleased with him), while the marfū‘ (Prophetic attribution) is acceptable in its chain of transmission, despite being uniquely narrated by ‘Abd al-Raḥmān ibn Abī ‘Ammār. The ḥadīth of Khuzaymah ibn Juz’ (may Allah be pleased with him) is weak and not authentic, since its chain revolves around ‘Abd al-Karīm ibn Abī al-Mukhāriq, who is weak, and his teacher Ḥibbān ibn Juz’, who is unknown. The scholars differed on the permissibility of eating hyena meat into three opinions:



permissibility, prohibition, and dislike. The strongest of these views is that of permissibility.

Keywords: Prophetic traditions – dietary rulings – consumption – hyena.

المقدمة:

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا ضَلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

أَمَّا بَعْدُ:

فإن الشريعة الإسلامية الغراء جاءت شاملة ومبينة لكل ما يحتاجه المرء في أمور دينه ودنياه، سواء ما تعلق منها في العبادات، أو المعاملات، أو الأبدان، أو اللحوم وغيرها مما يحتاجه البشر في حياتهم ومعاشهم، ولكن ثمة فروع وقع فيها خلاف بين العلماء، ومنشأ ذلك الخلاف هو اختلاف الفهم، وتفاوت النظر في الأدلة من حيث صحتها، وضعفها، ومما وقع فيه الخلاف بين العلماء قديما أكل الضبع، حيث أجازوه بعضهم وحرّمه آخرون، قال ابن رشد: "ومن اعتقد أن الضبع والتعلب محرمان فاستدلّ بالعموم لفظ السباع، ومن خصص من ذلك العادية فمضوا لما «روى عبد الرحمن بن عمار قال: سألت جابر بن عبد الله عن الضبع أكلها؟ قال: نعم، قلت: أصيد هي؟ قال: نعم، قلت: فأنت سمعت ذلك من رسول - ﷺ -؟ قال: نعم»^(١).

ومن خلال تتبعي للأقوال وجدت أن من أسباب الخلاف بين العلماء: ورود حديثين متعارضين في هذه المسألة، وهما: حديث جابر ﷺ قال: سألت رسول الله ﷺ: عن الضبع، فقال: «هُوَ صَيْدٌ، وَيُجْعَلُ فِيهِ كَبْشٌ إِذَا صَادَهُ الْمُحَرَّمُ»، وحديث خزيمة بن جَزء ﷺ قال: سألت رسول الله ﷺ عن أكل الضبع، فقال: «أَوْ يَأْكُلُ الضَّبْعُ أَحَدًا؟»، وسألته عن الذئب؟ فقال: «أَوْ يَأْكُلُ الذَّنْبُ أَحَدًا فِيهِ خَيْرٌ؟»؛ لذا جاء هذا البحث في تخريج هذين الحديثين، وبيان درجتهما، ثم ذكر دلالات هذين الحديثين وبيان أقوال العلماء فيها والترجيح بينها والله أسأل التوفيق والإعانة والساداد.

مُشْكَلَةُ الْبَحْثِ:

تكمُن مشكلة البحث في الآتي:

- ١- ما تخريج حديث جابر ﷺ في جواز أكل الضبع، وما درجته؟
- ٢- ما تخريج حديث خزيمة بن جَزء ﷺ في تحريم أكل الضبع، وما درجته؟
- ٣- ما الألفاظ الغريبة في الحديث؟
- ٤- ما دلالات هذين الحديثين وأقوال العلماء فيهما وما الراجح منها؟

(١) ينظر بداية المجتهد (٢١/٣).

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في أن حديث جابر رضي الله عنه وحديث خزيمة بن جَزء رضي الله عنه أصلان في جواز أو تحريم أكل الضبع. وفي دراسة هذين الحديثين دراسة حديثة تحليلية وبيان أقوال العلماء فيها يتجلى حكم أكل الضبع للمهتمين في هذا الباب من حيث الجواز، أو التحريم.

أهداف البحث:

أولاً: معرفة تخريج حديث جابر رضي الله عنه في جواز أكل الضبع، وبيان درجته.

ثانياً: معرفة تخريج حديث خزيمة بن جَزء رضي الله عنه في تحريم أكل الضبع، وبيان درجته.

ثالثاً: بيان الغريب في الحديث.

رابعاً: بيان دلالات هذين الحديثين وبيان أقوال العلماء فيهما والترجيح بينها.

حدود البحث:

سيتناول البحث حديث جابر رضي الله عنه في جواز أكل الضبع، وحديث خزيمة بن جَزء في تحريم أكل الضبع بالتخريج والدراسة وبيان الغريب وبيان دلالات الحديث وأقوال الأئمة والترجيح بينها.

الدراسات السابقة:

من خلال البحث لم أقف على من قام بدراسة هذين الحديثين دراسةً حديثةً تحليليةً تعنى بتخريج ودراسة الحديثين بتوسع مع بيان دلالاتهما وأقوال العلماء فيهما.

منهج البحث:

سلكت في هذا البحث المنهج الاستقرائي من خلال تتبع طرق هذين الحديثين في المصادر الحديثية، وكلام الأئمة على كل حديث، والمنهج التحليلي من خلال دراسة الغريب وبيان دلالات كلا الحديثين.

إجراءات التخريج في البحث:

- صَدَرْتُ نص الحديث بالإسناد الأعلى رتبة من مصادر التخريج لكل طريق.
- خَرَجْتُ الحديث على المتابعات التامة فالقاصرة جاعلاً إسناد المصدر المختار منطقاً لترتيبها.
- جعلتُ لكل متابعة علامة مستقلة، وهي النجمة (*). وذكرت بعد انتهاء كل متابعة الصفة المناسبة للرواية (بلفظه، بنحوه) ثم ذكرت فروق الإسناد والمتن -إن وجدت-
- ابتدأت بالتخريج بأصحاب الكتب الستة، ثم ترتيب من بعدهم حسب الوفيات، وأذكر اسم الكتاب ورقم الحديث فقط.
- ترجمتُ لرجال الإسناد الأصل، وذكرت هذه الترجمة في حاشية البحث.
- بينتُ من أحوال الرواة في طرق الحديث ما تدعو الحاجة إليه.
- وقد جاء البحث في: مقدمة، وأربعة مباحث، وخاتمة، وفهارس وهي على النحو الآتي:

- المقدمة: وفيها مشكلة البحث، وأهميته، وأهدافه، وحدوده، والدراسات السابقة له، واجراءاته، وخطته.
- المبحث الأول: تخريج ودراسة حديث جابر بن عبد الله ﷺ في جواز أكل الضبع.
- المبحث الثاني: تخريج ودراسة حديث خزيمة بن جَزء ﷺ في تحريم أكل الضبع.
- المبحث الثالث: شرح غريب الحديث.
- المبحث الرابع: دلالات الحديثين.
- الخاتمة: وفيها أهم النتائج.
- الفهارس، وفيها:
- أ- فهرس مصادر ومراجع البحث.
- ب- فهرس الموضوعات.
- وأسأل الله التوفيق والقبول، وأن يكون العمل خالصاً لوجهه الكريم.

المبحث الأول

تخريج ودراسة حديث جابر بن عبد الله ﷺ في جواز أكل الضبع
قال أبو داود^(٢): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْخُزَاعِيُّ^(٣)، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ بْنُ حَازِمٍ^(٤)،
عن عبد الله بن عُبيد^(٥)، عن عبد الرحمن بن أبي عَمَّارٍ^(٦)، عن جابر بن عبد الله^(٧)،

(٢) سنن أبي داود، كتاب الأطعمة، باب في أكل الضبع (٦١٩/٥)، رقم (٣٨٠١).
(٣) هو: محمد بن عبد الله بن عثمان الخزاعي، أبو عبد الله البصري، من صغار أتباع التابعين، وثقه: ابن المديني، وأبو حاتم، وابن حبان، والحافظ ابن حجر، توفي سنة (٢٢٣هـ)، روى له: أبو داود وابن ماجه. ينظر: تاريخ الإسلام (٦٧٨/٥)، تهذيب التهذيب (٢٦٥/٩).
(٤) هو: جرير بن حازم بن زيد بن عبد الله الأزدي ثم العتكي، وقيل الجهضمي، أبو النضر البصري، من الذين عاصروا صغار التابعين، وثقه: العجلي، وابن حبان، والساجي، والبخاري، والذهبي، وقال النسائي: ليس به بأس، واختلف فيه قول ابن معين فوثقه مرة، وقال مرة أخرى: ليس بشيء، هو عن قتادة ضعيف، وقال الحافظ ابن حجر: ثقة لكن في حديثه عن قتادة ضعيف، وله أوهام إذا حدث من حفظه، توفي سنة (١٧٠هـ)، روى له الجماعة. ينظر: الجرح والتعديل (٥٠٤/٢)، سير أعلام النبلاء (٩٨/٧)، تهذيب التهذيب (٧١/٢).
(٥) هو: عبد الله بن عبيد بن عمير بن قتادة بن سعد الليثي، الجندعي، أبو هاشم المكي، من الطبقة الوسطى من التابعين، وثقه: أبو زرعة، وأبو حاتم، زاد أبو حاتم: يحتج بحديثه، وقال العجلي: تابعي مكي ثقة، وقال الحافظ ابن حجر: ثقة، توفي سنة (١١٣هـ)، روى له الجماعة سوى البخاري. ينظر: الطبقات الكبرى (٤٧٤/٥)، ثقات ابن حبان (١٠/٥)، تهذيب الكمال (٢٥٩/١٥)، تهذيب التهذيب (٣٠٨/٥).
(٦) هو: عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي عمار القرشي المكي، الملقب بالقس لعبادته، من الطبقة الوسطى من التابعين، وثقه: محمد بن سعد، وأبو زرعة، والنسائي، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الحافظ ابن حجر: «ثقة عابد»، روى له الجماعة ما عدا: البخاري. ينظر:

قال: سَأَلْتُ رسول الله ﷺ: عن الضَّبْعِ، فقال: «هُوَ صَيْدٌ، وَيُجْعَلُ فِيهِ كَبْشٌ إِذَا صَادَهُ الْمُحْرَمُ».

تخريج الحديث:

*أخرجه ابن ماجه في سننه (٣٠٨٥)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٣٣٦)، وابن خزيمة في صحيحه (٢٦٤٦) من طريق وكيع، والدارمي في مسنده (١٢٣٥) من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين، وأبو يعلى في مسنده (١١٦)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٣٤٦٨) من طريق شيبان بن فروخ،

وابن الجارود في المنتقى (٤٣٩) من طريق عبد الله بن وهب، وابن حبان في صحيحه (٢٧٧) من طريق عبد الله بن المبارك، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٣٤٦٥)، (٣٤٦٧)، (٣٤٦٨)، (٣٤٦٩)، (٣٤٧٠)، من طريق يحيى بن أيوب، ووهب بن جرير بن حازم، وحبان بن هلال، وهذبة بن خالد، وأبي غسان مالك بن إسماعيل النهدي، وحجاج بن منهال، والدارقطني في سننه (٢٧٤) من طريق قبيصة بن عقبة،

كلهم اثنا عشر رويًا: (وكيع، وأبو نعيم، وشيبان، وابن وهب، وابن المبارك، وقبيصة، ويحيى، ووهب، وحبان، وهذبة، وأبو غسان، وحجاج) عن جرير بن حازم به بنحوه.

*وأخرجه الترمذي في جامعه (٨٥١)، (١٧٩١) من طريق إسماعيل بن إبراهيم، والنسائي في سننه (٢٨٣٩)، (٤٣٢٨)، والشافعي في مسند (٣٣٠) عن مسلم بن خالد الزنجي، وعبد الرزاق في مصنفه (٨٦٨٢) —ومن طريقه ابن حبان في صحيحه (٢٧٧)-، وأحمد في مسنده (١٤٤٢٥) من طريق يحيى القطان، وأحمد في مسنده (١٤٤٤٩)، والدارمي في سننه (١٢٣٥) عن أبي عاصم الضحاك بن مخلد، وابن الجارود في المنتقى (٤٣٨)، وابن خزيمة في صحيحه (٢٦٤٥) من طريق سفيان بن عيينة، وابن الجارود في المنتقى (٨٩٠)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٣٤٧١) من طريق محمد بن بكر البرساني، والدارقطني في سننه (٢٥٤٠)،

الطبقات الكبرى (٤٨٤/٥)، ثقات ابن حبان (١١٣/٥)، تهذيب الكمال (٢٢٩/١٧)، تهذيب التهذيب (٢١٣/٦).

(٧) هو: جابر بن عبد الله بن عمرو، أبو عبد الله، الأنصاري السلمي المدني، أحد المكثرين من الرواية عن رسول الله ﷺ. روى عنه جماعات من أئمة التابعين، ومناقبه كثيرة، استشهد أبوه يوم أحد، غزا جابر مع رسول الله ﷺ تسع عشرة غزوة، ولم يشهد بدرًا ولا أحدًا، منعه أبوه. وكان لجابر حلقة علم في المسجد النبوي، وكان آخر الصحابة موتًا بالمدينة سنة (٧٨هـ)، وعمره (٩٤هـ)، وإذا أطلق جابر في كتب الحديث والفقه فهو المقصود. ينظر: الاستيعاب (٢٢١/١)، الإصابة (٢١٣/١)، شذرات الذهب (٨٤/١).

(٢٥٤٤) من طريق يحيى بن المتوكل، وسعيد بن أبي مريم، والحاكم في المستدرک (٤٥٢) —ومن طريقه البيهقي في الكبرى (٩٨٧٢)- من طريق محمد بن عبدالله الأنصاري، والبيهقي في الكبرى (٩٣٨٣)، (٩٣٨٥) من طريق عبدالله بن وهب، ويحيى بن أيوب، والبغوي في شرح السنة (١٩٩٢) من طريق عبدالمجيد بن عبدالعزيز بن رواد، وعبد الله بن الحارث، كلهم ثلاثة عشر راوياً: (إسماعيل، وسفيان، ومسلم، ويحيى القطان، ومحمد بن بكر، وأبو عاصم، ومحمد بن عبدالله، وعبدالمجيد، وابن الحارث، ويحيى بن المتوكل، وسعيد، وابن وهب، ويحيى بن أيوب) من طريق عبدالمالك بن جريج،

وابن ماجه (٣٢٣٦) من طريق محمد بن رجاء المكي، وعبدالرزاق في مصنفه (٨٦٨١) —ومن طريقه أحمد في مسنده (١٤١٦٥)- من طريق معمر بن راشد، وأبو يعلى في مسنده (٢١٢٧) من طريق يحيى بن سليم، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٣٤٦٥)، (٣٤٦٦) والدارقطني في سننه (٢٥٤٣)، (٢٥٤٤) من طريق يحيى بن أيوب، وسفيان الثوري، والدارقطني في سننه (٢٥٤٢) من طريق سعيد بن مسلمة، سنتهم (محمد، ومعمر، ويحيى بن سليم، ويحيى بن أيوب، وسفيان، وسعيد) عن إسماعيل بن أمية،

كلاهما (ابن جريج، وإسماعيل) عن عبد الله بن عبيد بن عمير، عن ابن أبي عمار قال: قلت لجابر: الضيع أصيد هي؟ قال: «نعم»، قال: قلت: أكلها؟ قال: «نعم»، قال: قلت: أقاله رسول الله ﷺ؟ قال: «نعم» هكذا لفظ ابن جريج ورواه إسماعيل بنحو لفظ ابن جريج.

*وأخرجه مالك في الموطأ (٥٠٣)- ومن طريقه الشافعي في مسنده (٣٣٠) وعبدالرزاق في مصنفه (٨٢٢٤)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٣٤٧١)-، وعبدالرزاق في مصنفه (٨٢٢٤) عن معمر، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٣٤٧١) من طريق سفيان بن عيينة، وعبدالله بن عون، والدارقطني في سننه (٢٥٤٦)، (٢٥٩٤)، والبيهقي في الكبرى (٩٨٧٦)، من طريق الأجلح بن عبدالله بن حجية، والبيهقي في الكبرى (٩٨٨٤)، (٩٨٨٧)، (٩٨٨٧) من طريق الليث بن سعد، وأيوب السخيتاني، وسفيان الثوري، ثمانيتهم (مالك، ومعمر، وابن عيينة، وعبدالله، والأجلح، والليث، وأيوب، والثوري) عن أبي الزبير،

وابن خزيمة في صحيحه (٢٦٤٨)، والدارقطني في سننه (٢٥٤٣) والبيهقي في الكبرى (٩٨٧٤) من طريق إبراهيم بن ميمون الصائغ، وابن خزيمة في صحيحه (٢٦٤٧)، والدارقطني في سننه (٢٥٤٤)، والبيهقي في الكبرى (٩٨٧٥) من طريق منصور ابن زاذان، والطحاوي في مشكل الآثار (٣٤٧١) من طريق عبدالكريم بن مالك الجزري، والبيهقي في الكبرى (٩٨٧٥) من طريق عبدالمالك بن أبي سليمان، أربعتهم (إبراهيم، ومنصور، وعبدالكريم، وعبدالمالك) عن عطاء،

كلاهما (أبو الزبير، وعطاء) عن جابر رضي الله عنه إلا أنه وقع خلاف على أبي الزبير، وعطاء:

فرواه الجماعة (مالك، ومعمّر، وابن عيينة، وعبدالله، والليث، وأيوب والثوري) عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه أن عمر رضي الله عنه «حكم في الضبع كبشاً، وفي الغزال شاة، وفي الأرنب عناقاً، وفي اليربوع جفرة» وخالفهم الأجلح فرواه بلفظه عن أبي الزبير، عن جابر رضي الله عنه مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

وأما رواية عطاء فقد رواه إبراهيم الصائغ، عن عطاء، عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (الضبع صيد، فإذا أصابه المحرم ففيه جزاء كبش مسن، وبؤكل) هكذا وقع في رواية إبراهيم وخالفه الجماعة فرووه موقوفاً، بعضهم وقفه على جابر كما في رواية منصور، وعبدالكريم ولفظه عن عطاء، عن جابر بن عبد الله قال: قضى في الضبع بكبش -ولم يذكر من قضى-، زاد عبدالكريم إذا أصابه المحرم، ووقع في رواية عبدالمكّ موقوفاً على عمر قال جابر: " قضى عمر رضي الله عنه في الضبع كبشاً، وفي الظبي شاة، وفي الأرنب جفرة، وفي اليربوع عناقاً " .
دراسته والحكم عليه:

تبين من التخرّيج السابق أن الحديث اختلف فيه على جابر رضي الله عنه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: جابر بن عبد الله رضي الله عنه مرفوعاً.

وهذا الوجه من رواية عبد الرحمن بن أبي عمار، وأبي الزبير - فيما يرويه عنه الأجلح-، وعطاء - فيما يرويه عنه إبراهيم الصائغ-

الوجه الثاني: جابر بن عبد الله عن عمر بن الخطاب موقوفاً.

وهذا الوجه من رواية أبي الزبير - فيما يرويه عنه الجماعة (مالك، ومعمّر، وابن عيينة، وعبدالله، والليث، وأيوب، والثوري) -، وعطاء - فيما يرويه عنه عبدالمكّ بن أبي سليمان-

الوجه الثالث: جابر بن عبد الله رضي الله عنه موقوفاً.

وهذا الوجه من رواية عطاء - فيما يرويه عنه منصور بن زاذان، وعبدالكريم بن مالك-

ويظهر هنا أنه وقع اختلاف على أبي الزبير، وعطاء:

أولاً: الاختلاف على أبي الزبير:

اختلف على أبي الزبير على وجهين:

الأول: أبو الزبير، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه مرفوعاً .

وهذا الوجه من رواية الأجلح.

الثاني: أبو الزبير، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه موقوفاً .

وهذا الوجه من رواية الجماعة: مالك، ومعمّر، وابن عيينة، وعبدالله، والليث، وأيوب والثوري .

والراجح عن أبي الزبير هو الوجه الثاني؛ لأنه من رواية الجماعة وكلهم ثقات أثبات، ولعل الأجلح سلك الجادة فأخطأ في رفع هذا الحديث، والأجلح هو: الأجلح بن عبد الله بن حجية الكندي، وقيل: اسمه يحيى، والأجلح لقب، اختلف فيه قول يحيى بن معين، فقال مرة: ثقة، ومرة: صالح، وقال مرة: لا بأس به، وقال السعدي: مفتر، وقال ابن عدي: لم أجد له شيئاً منكراً إلا أنه يُعد في شعبة الكوفة وهو صدوق، وقال ابن حبان: كان لا يدري ما يقول، وقال أحمد بن حنبل: قد روى غير حديث منكر، وقال أبو حاتم الرازي: قال أبو حاتم: ليس بالقوي، يكتب حديثه ولا يحتج به^(٨). فهو إلى الضعف أقرب، ومثله لا يحتمل تفرده ومخالفته للجماعة.

ثانياً: الاختلاف على عطاء .

اختلف على عطاء على وجهين:

الأول: عطاء، عن جابر رضي الله عنه مرفوعاً.

وهذا الوجه من رواية إبراهيم الصائغ.

الثاني: عطاء، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه موقوفاً.

وهذا الوجه من رواية عبد الملك بن أبي سليمان .

الثالث: عطاء، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه موقوفاً.

وهذا الوجه من رواية من رواية منصور بن زاذان، وعبد الكريم بن مالك.

والراجح عن عطاء الوجهان الثاني، والثالث والأرجح منهما الثالث ؛ لأنه من رواية الثقات، وأما الوجه الأول فقد تفرد به إبراهيم الصائغ، وهو: إبراهيم بن ميمون الصائغ ، أبو إسحاق المروزي، اختلف فيه، وثقه: ابن معين، وقال أحمد بن حنبل: ما أقرب حديثه، وقال أبو زرعة: لا بأس به، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال النسائي: لا بأس به، ولخص حاله الحافظ ابن حجر فقال: صدوق^(٩) ؛ فلا يقوى على مخالفة الجماعة الذين رووه موقوفاً وفيهم منصور بن زاذان ثقة ثبت^(١٠).

(٨) ينظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٢/ ١٣٨)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (١/ ٦٤)، مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار (١/ ٢٦).

(٩) ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢/ ٢٢٣)، ميزان الاعتدال (١/ ٦٩)، تهذيب التهذيب (١٧٣/١).

(١٠) هو: منصور بن زاذان الواسطي، أبو المغيرة الثقفي، مولى عبد الله بن أبي عقيل الثقفي، من الذين عصبوا صغار التابعين، روى له الجماعة، وهو ثقة عابد، توفي سنة (١٢٩هـ). ينظر: الجرح والتعديل (٨/ ١٧٢)، حلية الأولياء (٣/ ٥٧)، تهذيب التهذيب (٣٠٧/١٠).

وعبدالكريم بن مالك ثقة متقن^(١١) .
وأما كونه جاء مرة عن جابر رضي الله عنه موقوفاً، ومرة عن عمر رضي الله عنه موقوفاً فربما عطاء مرة اختصره أو أنه سمعه مرة من جابر من قوله وفتواه، ومرة يبلغ به عمر؛ لأن رواية عبدالمك بن أبي سليمان توافق رواية الجماعة عن أبي الزبير .
فتلخص مما سبق أن الأوجه عن جابر رضي الله عنه ما يلي:

الأول: جابر بن عبدالله رضي الله عنه مرفوعاً.
وهذا الوجه من رواية عبد الرحمن بن أبي عمار .
الثاني: جابر بن عبدالله رضي الله عنه، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه موقوفاً .
وهذا الوجه من رواية أبي الزبير في الوجه الراجح عنه، وعطاء بن أبي رباح في الوجه الراجح عنه .

الثالث: جابر بن عبدالله رضي الله عنه موقوفاً.
وهذا الوجه من رواية عطاء بن أبي رباح في الوجه الأرجح عنه .
والأرجح من هذه الأوجه هو الموقوف سواء على عمر رضي الله عنه أو على جابر رضي الله عنه ولكن له حكم الرفع فمثله لا يقال فيه بالرأي لاسيما أنه فتوى عمر رضي الله عنه وأما الوجه الأول فقد صححه البخاري، كما حكاه عنه الترمذي في العلل قال: سالت محمداً عن هذا الحديث فقال: هو حديث صحيح^(١٢).

وقال البيهقي: (وحديث ابن أبي عمار حديث جيد، تقوم به الحجة)^(١٣) .
وقال ابن حجر: (صححه البخاري والترمذي وابن حبان وابن خزيمة والبيهقي، وأعله ابن عبد البر بعبد الرحمن بن أبي عمار، فوهم؛ لأنه وثقه أبو زرعة والنسائي، ولم يتكلم فيه أحد، ثم إنه لم ينفرد به، وقال البيهقي: قال الشافعي: وما يباع لحم الضباع إلا بين الصفا والمروة)^(١٤).

وممن ضعف الحديث ابن عبد البر: (وليس حديث الضبع مما يعارض به حديث النهي عن أكل كل ذي ناب من السباع لأنه حديث انفرد به عبد الرحمن بن أبي عمار وليس بمشهور بنقل العلم، ولا من يحتج به إذا خالفه من هو أثبت منه، وقد روي النهي عن أكل كل ذي ناب من السباع من طرق متواترة عن أبي هريرة وأبي ثعلبة وغيرهما عن النبي ﷺ روى ذلك جماعة من الأئمة الثقات الذين تسكن النفس

(١١) هو: عبد الكريم ابن مالك الجزري أبو سعيد مولى بني أمية وهو الخضرمي بالخاء والضاد المعجمتين نسبة إلى قرية من اليمامة ثقة متقن مات سنة (١٢٧هـ) ينظر: الجرح والتعديل (٥٨/٦)، تهذيب التهذيب (٣٧٣/٦).

(١٢) ينظر: علل الترمذي الكبير (٢٩٧) .

(١٣) ينظر: السنن الكبرى للبيهقي (٢٩٩/٥) .

(١٤) ينظر: التلخيص الحبير (٣٧٦/٤) .

إلى ما نقلوه، ومحال أن يعارضوا بحديث ابن أبي عمار^(١٥).
وهنا ابن عبد البر أعله واستنكره لمعارضته الحديث المخرج في
«الصحاحين»^(١٦) عن أبي ثعلبة^(١٧): «أن رسول الله ﷺ نَهَى عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ
السَّبَاعِ»، ولكن هذا عام يخص منه الضبع والجمع مقدم على الترجيح، وسيأتي
الكلام عليه في دلالات الحديث، فلا يقوى هذا على جعل الحديث منكراً والله أعلم.
المبحث الثاني

تخريج ودراسة حديث خزيمة بن جزء^(١٨) في تحريم أكل الضبع
قال الترمذي^(١٩): (حَدَّثَنَا هَنَادٌ^(٢٠))، قال: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ^(٢١)، عن إسماعيل بن

^(١٥) ينظر: التمهيد (١٥٥/١).
^(١٦) أخرجه البخاري في صحيحه (٥٥٣٠)، ومسلم في صحيحه (١٩٣٢).
^(١٧) جامع الترمذي، أبواب الطعام، باب ما جاء في أكل الضبع (٢٥٣/٤)، رقم (١٧٩٢).
^(١٨) هو: هَنَادُ بْنُ الشَّارِبِ بْنِ مِصْعَبٍ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ شَيْبَةَ بْنِ عَفْفٍ بْنِ عَفْفٍ مَرُوفٍ بْنِ زُرَّارَةَ بْنِ عَدَسٍ بْنِ زَيْدِ التَّمِيمِيِّ الدَّارِمِيِّ، أَبُو السَّرِيِّ الْكُوفِيُّ، مِنْ كِبَارِ الْأَخْزَانِ عَنْ تَبَعِ الْأَتْبَاعِ، رَوَى عَنْ: حَاتِمِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، وَابْنِ عُيَيْنَةَ، وَشُرَيْكٍ، وَابْنِ الْمُبَارَكِ، وَهَشِيمٍ، وَوَكَيْعٍ، وَخَلْقٍ، وَعَنْهُ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ: يَحْيَى بْنُ مَخْلَدٍ، وَابْنُ أَبِي الدُّنْيَا، وَعَبْدَانُ، وَأَبُو حَاتِمٍ، وَأَبُو زُرْعَةَ، قَالَ أَحْمَدُ: عَلَيْهِمْ بَهْأَدٌ، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: صَدُوقٌ، وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: سَمِعْتُ قَتِيْبَةَ يَقُولُ: مَا رَأَيْتُ وَكَيْعاً يُعْظَمُ أَحَدًا تَعْظِيْمَهُ لِهَنَادٍ، ثُمَّ يَسْأَلُهُ عَنْ الْأَهْلِ. وَثَقَّهُ: النَّسَائِيُّ، وَالْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ، وَذَكَرَهُ ابْنُ حَبَانَ فِي الثَّقَاتِ، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: الْحَافِظُ الزَّاهِدُ، كَانَ يَقَالُ لَهُ رَاهِبُ الْكُوفَةِ لَتَعْبِيدِهِ، تُوُفِيَ سَنَةَ (٢٤٣هـ)، رَوَى لَهُ الْبُخَارِيُّ فِي خَلْقِ أَعْمَالِ الْعِبَادِ، وَبَاقِي الْجَمَاعَةِ. يَنْظُرُ: مَشِيخَةُ النَّسَائِيِّ ص (٦٢)، الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ (١١٩/٩)، تَهْذِيبُ الْكَمَالِ (٣١٣/٣٠)، تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ (٧٠/١١).

^(١٩) هو: مُحَمَّدُ بْنُ خَازِمٍ التَّمِيمِيُّ السَّعْدِيُّ مَوْلَاهُمْ، أَبُو مُعَاوِيَةَ الضَّرِيرُ الْكُوفِيُّ، ثَقَّةٌ، أَحْفَظُ النَّاسِ لِحَدِيثِ الْأَعْمَشِ، وَقَدْ يَهْمُ فِي حَدِيثِ غَيْرِهِ، رُؤِمِي بِالْإِرْجَاءِ، وَالتَّدْلِيْسِ، وَثَقَّهُ: ابْنُ مَعِينٍ، وَالْعَجَلِيُّ، وَيَعْقُوبُ بْنُ شَيْبَةَ، وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنُ حَبَانَ، وَغَيْرُهُمْ. قَالَ وَكَيْعٌ: مَا أَدْرَكْنَا أَحَدًا كَانَ أَعْلَمَ بِأَحَادِيثِ الْأَعْمَشِ مِنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ، قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: أَبُو مُعَاوِيَةَ الضَّرِيرُ فِي غَيْرِ حَدِيثِ الْأَعْمَشِ مُضْطَرَبٌ، لَا يَحْفَظُهَا حَفْظًا جَيِّدًا. قَالَ أَبُو دَاوُدَ: كَانَ مَرَجَأً، وَقَالَ أَيْضًا: رَأْسُ الْمَرَجَّةِ بِالْكَوْفَةِ. قَالَ الذَّهَبِيُّ: ثَبَّتُ فِي الْأَعْمَشِ، وَكَانَ مَرَجَأً. رَمَاهُ يَعْقُوبُ بْنُ شَيْبَةَ، وَالدَّارِقُطْنِيُّ، بِالتَّدْلِيْسِ، وَذَكَرَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي الْمَرْتَبَةِ الثَّانِيَةِ مِنْ مَرَاتِبِ الْمَدْلِسِيِّينَ، وَهُمْ الَّذِينَ أَحْتَمَلَ الْأُتَمَّةُ تَدْلِيْسَهُمْ؛ لِإِمَامَتِهِمْ، وَقَلَّةُ تَدْلِيْسِهِمْ، أَوْ لَا يَدْلُسُونَ إِلَّا عَنْ ثَقَّةٍ، وَلَخَصَّ حَالَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «تَقْرِيبِ التَّهْذِيبِ» فَقَالَ: ثَقَّةٌ، أَحْفَظُ النَّاسِ لِحَدِيثِ الْأَعْمَشِ، وَقَدْ يَهْمُ فِي حَدِيثِ غَيْرِهِ، وَقَدْ رُؤِمِي بِالْإِرْجَاءِ. ت ١٩٣ هـ، وَقِيلَ: ١٩٤ هـ، وَقِيلَ: ١٩٥ هـ.
ينظر: التاريخ الكبير للبخاري (١٩١/١)، الجرح والتعديل (٢٤٦/٧)، الثقات لابن حبان (٤٤١/٧)، تهذيب الكمال (١٢٣/٢٥)، تقريب التهذيب (ص ٨٤٠).

مُسْلِمٌ^(٢٠)، عن عبد الكريم بن أبي المُخَارِقِ أَبِي أُمَيَّةَ^(٢١)، عن جَبَّانِ بْنِ جَزْءٍ^(٢٢)، عن أخيه خُزَيْمَةَ بْنِ جَزْءٍ^(٢٣) قال: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَكْلِ الضَّبْعِ، فَقَالَ: «أَوْ يَأْكُلُ

(٢٠) هو: إسماعيل بن مسلم المكي، أبو إسحاق البصري، من صغار التابعين، أصله بصري، سكن مكة، فلكثره مجاورته بمكة قبل له: المكي، وهو ضعيف، قال ابن القطان لما سئل عنه: لم يزل ملخطاً يحدثنا بالحديث الواحد على ثلاثة ضروب، وقال أحمد بن حنبل: منكر الحديث، وقال سفيان: كان يخطئ في الحديث، وقال ابن معين: ليس بشيء، وقال ابن المديني: لا يكتب حديثه، وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث، وقال ابن حجر: فقيه ضعيف الحديث. روى له الترمذي وابن ماجه. ينظر: الكامل لابن عدي (٤٥٤/١)، الجرح والتعديل (١٩٨/١)، تهذيب الكمال (١٩٨/٣)، تهذيب التهذيب (٣٣٢/١).

(٢١) هو: عبد الكريم بن أبي المُخَارِقِ - بضم الميم، وبالحاء المعجمة -، أبو أمية المعلم البصري، نزيل مكة، واسم أبيه: قيس، وقيل: طارق، ضعفه: ابن معين، وأحمد، وأبو داود، وأبو حاتم، والترمذي، ولَّيْنَهُ أَبُو زُرْعَةَ، وتركه النسائي، والدارقطني، وغيرهم، وقال الإمام أحمد في رواية: ليس هو بشيء، شبه المتروك، وقال ابن عدي: «الضعف بين على كل ما يرويه». وقال ابن عبد البر: «ضعيف لا يختلف أهل العلم بالحديث في ضعفه، إلا أن منهم من يقبله في غير الأحكام خاصة، ولا يحتج به على حال، ومن أجل من جرحه وأطرحه أبو العالية، وأيوب السختياني - تكلم فيه مع ورعه -، ثم شعبة، والقطان، وأحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين ...»، توفي سنة (١٢٦هـ)، وقيل: (١٢٧هـ). ينظر: التاريخ الكبير للبخاري (٨٩/٦)، الجرح والتعديل (٥٩/٦)، الضعفاء والمتروكون للنسائي (٤٠١)، الضعفاء للعقيلي (٨١٦/٣)، التمهيد لابن عبد البر (٤٩/١)، تهذيب الكمال (١٨/٢٥٩)، تهذيب التهذيب (٣٧٦/٦).

(٢٢) هو: حبان بن جزء السلمي، من الطبقة الوسطى من التابعين، روى عن: أبيه جزء، وأخيه خزيمة بن جزء، وابن عمر، وأبي هريرة ؓ، وروى عنه: عبد الله بن عثمان بن خيثم، وعبد الكريم بن أبي المخارق، ومخارق بن عبد الرحمن، ومطرف بن عبد الرحمن بن جزء، وزينب بنت أبي طليق، ترجم له البخاري في «التاريخ الكبير» وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. وقد ذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال ابن حزم: مجهول، وقال ابن القطان الفاسي: مجهول الحال، وقال ابن حجر في «التقريب»: صدوق. وليس له في الكتب الستة إلا هذا الحديث عند الترمذي وابن ماجه، والراجح أنه مجهول الحال، وذكر ابن حبان له في «الثقات» على عادته في توثيق المجاهيل.

ينظر: التاريخ الكبير للبخاري (٨٩/٣)، الجرح والتعديل (٢٦٨/٢)، الثقات لابن حبان (٤/١٨٠)، المحلى لابن حزم (٤٠٢/٧)، تهذيب الكمال (٣٣٣/٥)، تهذيب التهذيب (٢/١٧١)، تقريب التهذيب (ص ٢١٧).

(٢٣) هو: خُزَيْمَةُ بْنُ جَزْءٍ السلمي، أخو حبان بن جزء، وخالد بن جزء، له صُحْبَةٌ، روى عن النبي ﷺ حديثاً واحداً، قال البغوي: ولا أعلم له غيره، وقال ابن حجر في «التقريب»: صحابي، لم يصح الإسناد إليه. روى له الترمذي، وابن ماجه. ينظر: معجم الصحابة، للبغوي (٢/٢٥٢)، أسد الغابة (١١٥/٢)، تهذيب الكمال (٢٤٥/٨)، تهذيب التهذيب (١٤١/٣).

الضَّبْعُ أَحَدٌ؟»، وسألته عن الذَّنْب؟ فقال: «أَوْ يَأْكُلُ الذَّنْبُ أَحَدًا فِيهِ خَيْرٌ؟».

قال أبو عيسى: هذا حديث ليس إسناده بالقوي، لا نعرفه إلا من حديث إسماعيل بن مسلم، عن عبد الكريم أبي أمية، وقد تكلم بعض أهل الحديث في إسماعيل، وعبد الكريم أبي أمية، وهو عبد الكريم بن قيس بن أبي المخارق، وعبد الكريم بن مالك الجزري ثقة).

تخريج الحديث:

*أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٢٤٢٩٤) — ومن طريقه ابن ماجه في سننه (٣٢٣٥)، أبو نعيم في معرفة الصحابة (٢٣٨٣) — من طريق يحيى بن واضح، وأبو بكر الشافعي في الغيلانيات (١٠٢٦)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٢٣٨٤) من طريق عبدالرحمن بن مغراء، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٢٣٨٤) من طريق محمد بن سلمة لحراني،

ثلاثتهم: (يحيى، وعبدالرحمن، ومحمد) عن محمد بن إسحاق، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٢٣٧٩)، (٢٣٨٠)، (٢٣٨١)، (٢٣٨٢) من طريق محمد بن فضيل، وصلة بن سليمان الواسطي، وأبو بحر البكرائي، وإسماعيل بن عياش، وعبد الرحيم بن سليمان،

سنتهم (ابن اسحاق، وابن فضيل، وصلة، وأبو بحر، وإسماعيل) عن إسماعيل بن مسلم، عن عبد الكريم بن أبي المخارق به بنحوه زاد بعضهم ذكر الضب، والأرنب، والثعلب، ووقع خلاف على ابن اسحاق فرواه عنه محمد بن سلمة وعبدالرحمن بن مغراء عن إسماعيل بن مسلم به، وخالفهما يحيى بن واضح فرواه عن ابن إسحاق عن عبد الكريم بن أبي المخارق به.

*وأخرجه ابن سعد في الطبقات (٢٨٨٦) قال: أخبرنا محمد بن عمر عن حازم بن حسين البصري قال: حدثنا عبد الكريم أبو أمية عن حبان بن جزء عن أخيه خزيمة بن جزء قال: " سألت النبي ﷺ عن أكل الثعلب فقال: ومن يأكل الثعلب؟ وسألته عن الذنب قال: يأكل الذنب أحد فيه خير! وسألته عن الضبع فقال: ومن يأكل الضبع؟"

قال: وروى أيضا عبد الكريم عن حبان عن خزيمة قال: سألت النبي ﷺ عن الضب فقال: "لا آكله ولا أحرمه".

دراسته والحكم عليه:

الحديث ضعيف الإسناد؛ لأن مداره على عبد الكريم بن أبي المخارق، وقد تقدم في ترجمته أنه ضعيف، وأيضا: شيخه حبان بن جزء، وقد تقدم في ترجمته أنه مجهول فهذا الحديث لا يصح. وقد ضعفه ابن حزم فقال: وأما الخبر المذكور فلا شيء، لأن إسماعيل بن مسلم ضعيف، وابن أبي المخارق ساقط، وحبان بن جزء

مجهول^(٢٤)، وكذلك الزيلعي في نصب الراية^(٢٥)، والحافظ بن حجر كما في التلخيص^(٢٦) والله أعلم. المبحث الثالث

شرح غريب الحديث

قوله: «سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: عَنِ الضَّبْعِ»: الضَّبْعُ: معروف من الحيوانات آكلة اللحوم الخشنة والمكسوة بالفرو، يتميز بنظره الثاقب والسمع القوي وحاسة الشم التي تُمكنه من تحديد موقع اللحوم.

قال الدميري في حياة الحيوان: (والضبع توصف بالعرج وليست بعرجاء وإنما يتخيل ذلك للناظر، وسبب هذا التخيل لدونة في مفاصلها، وزيادة رطوبة في الجانب الأيمن على الأيسر منها. وهي مولعة بنبش القبور لكثرة شهوتها للحوم بني آدم... وتضرب العرب بها المثل في الفساد، فإنها إذا وقعت في الغنم عاثت، ولم تكتف بما يكتفي به الذئب، فإذا اجتمع الذئب والضبع في الغنم سلمت لأن كل واحد منها يمنع صاحبه. والعرب تقول في دعائها: اللهم ضبعا وذئبا أي اجمعهما في الغنم لتسلم)^(٢٧).

وقال ابن الأثير: (الضبع معروفة، ولا تقول: ضبعة لأن الذكر ضبعان وجمع الضبع: ضباع، ويقع هذا الجمع على الذكور والإناث)^(٢٨).

قوله: «هُوَ صَيْدٌ»: قال الخطابي: (إذا كان قد جعله صيداً أو رأى فيه الفداء، فقد أباح أكله كالطباء والحرر الوحشية وغيرها من أنواع صيد البر، وإنما أسقط الفداء في قتل ما لا يؤكل)^(٢٩).

قوله: «وَيُجْعَلُ»: قال في مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: (في رواية: «وَيَجْعَلُ»: أي قاتله، وفي نسخة على بناء المجهول)^(٣٠).

قوله: «فِيهِ كِبَشٌ»: أي: في جزاء قتله^(٣١)، والكبش: الذكر من الضأن والأنتى نعجة وجمعه: أكبش وكباش^(٣٢).

^(٢٤) ينظر: المحلى (٧٢/٦).

^(٢٥) ينظر نصب الراية (١٩٣/٤).

^(٢٦) ينظر التلخيص الحبير (٣٧٦/٤).

^(٢٧) حياة الحيوان الكبرى (١١١/٢)، مقال بعنوان: معلومات عن حيوان الضبع، على الرابط: <https://sotor.com/>

^(٢٨) الشافعي في شرح مسند الشافعي (٣/ ٣٧٤).

^(٢٩) معالم السنن (٤/ ٢٤٨).

^(٣٠) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٥/ ١٨٥٨).

^(٣١) ينظر: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٥/ ١٨٥٨).

^(٣٢) ينظر: تهذيب اللغة (١٠/ ١٩)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٣/ ١٠١٧)، تحرير ألفاظ التنبيه (ص: ١٤٥).

قوله: «إِذَا صَادَهُ الْمُحَرَّمُ»: في رواية: «أصابه»^(٣٣): قال في المرقاة: (أي: بالاصطياد أو الاشتراء)^(٣٤).
قوله: «أَوْ يَأْكُلُ الضَّبْعُ أَحَدًا؟»: قال في المرقاة: (أي: أجهلت حكمه)^(٣٥)، وفي رواية: «ومن يأكل الضبع؟»^(٣٦).
قوله: «أَوْ يَأْكُلُ الذَّنْبُ أَحَدًا فِيهِ خَيْرٌ؟»: أي: إيمان أو تقوى أو عرفان؛ صفة أحد، قال في «المرقاة»: (وقيل: معناه أفي الذنب خير، وهو من الضواري، فهمزة الاستفهام محذوفة، وهو تكلف بل تعسف)^(٣٧).

المبحث الرابع: دلالات الحديثين

اختلف الفقهاء في حكم أكل الضبع على ثلاثة أقوال:
الأول: الجواز، وقد صح ذلك عن: علي بن أبي طالب و سعد بن أبي وقاص وابن عمر وابن عباس وجابر رضي الله عنه^(٣٨).
وهو قول الشافعية، والحنابلة وإسحاق، والليث، وداود الظاهري، وابن حزم، ورجحه ابن القيم والشوكاني^(٣٩).
ودليلهم حديث جابر رضي الله عنه الذي تقدم تخريجه والكلام عليه.
القول الثاني: التحريم، وهو قول ابن المبارك والثوري، والأحناف، وهو رواية عن الإمام أحمد^(٤٠).

واستدلوا على ذلك بما يلي:

- (١) قوله تعالى: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾ [الأعراف: ١٥٦].
- (٢) حديث أبي ثعلبة رضي الله عنه: «أن رسول الله ﷺ نهى عن أكل كل ذي ناب من

(٣٣) هذه رواية ابن أبي شيبة (٤٢٥/٣)، رقم (١٥٦٢٢)، والدارمي (١٢٣٥/٢)، رقم (١٩٨٤).

(٣٤) ينظر: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (١٨٥٨/٥).

(٣٥) ينظر: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (١٨٥٩/٥).

(٣٦) هذه رواية ابن أبي شيبة (١١٨/٥)، رقم (٢٤٢٩٤)، وابن ماجه (١٠٧٨/٢)، رقم (٣٢٣٧).

(٣٧) ينظر: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (١٨٥٩/٥).

(١) ينظر: مصنف عبد الرزاق (٥١٢/٤)، مصنف ابن أبي شيبة (٢٤٢٧٨)، المحلى (٨/٤٥)، ما صح من آثار الصحابة في الفقه (١١٤٠-١١٤١).

(٣٩) انظر: نهاية المطلب (٢١١/١٨)، تكملة المجموع (١١/٩)، الحاوى (١٣٧/١٥)، المغنى (٣٤٣/١٣)، الكافي (٣٠٧)، الإنصاف (٣٦٤/١٠)، المحلى (٩٩٤/٤٥/٨)، إعلام الموقعين (٣٦٣/٣)، السيل الجرار (٨٩/٤).

(٤٠) انظر: المبسوط للسرخسي (١٩١/١١)، بدائع الصنائع (١٩٦/٦)، الإنصاف للمرادوى (٣٦٤/١٠).

السباع»^(٤١).

(٣) حديث جَبَّانَ بْنِ جَزْءٍ رضي الله عنه المتقدم .

وأجابوا عن حديث جابر رضي الله عنه السابق بما يلي:

(أ) أنه منسوخ بقوله تعالى: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾ [الأعراف: ١٥٦].

(ب) أَنَّ حديث أبي ثعلبة رضي الله عنه - في النهي عن كلِّ ذي ناب من السباع - مقدَّم عليه لأنه حاضر، وحديث جابر مُبيح، والحاضر مقدَّم على المبيح، وبأن حديث أبي ثعلبة مشهور، وحديث جابر ليس كذلك، فَيُقدَّم عليه .

القول الثالث: الكراهة، وهو مشهور مذهب المالكية^(٤٢)، واستدلوا بحديث أبي ثعلبة رضي الله عنه: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ»^(٤٣)، وهو محمولٌ في المشهور من مذهب المالكية - الذي عليه أكثرهم - على الكراهة^(٤٤).

وأجابوا عن حديث جابر رضي الله عنه بأنه ضعيف، لتفرد "عبد الرحمن بن أبي عمار" به، وهو ليس مشهوراً بنقل العلم^(٤٥).

الترجيح:

بعد عرض الأقوال السابقة وأدلتها، يترجح لنا القول الأول القائل بالجواز، وذلك لسببين:

الأول: أنه قول من ذكرنا من الصحابة ولا يعلم لهم مخالف .

الثاني: أن حديث جابر رضي الله عنه نص صريح في الجواز .

وأما استدلال الأحناف على التحريم بدخوله في عموم قوله تعالى: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾ [الأعراف: ١٥٦].

فلا تشمل الضبع - على الراجح-؛ لأنه ليس من الخبائث، فلم يأتِ نصٌّ على خبثه، بل العكس صحيح، فقد أتت السنة على حله - كما في حديث جابر رضي الله عنه السابق . ولم تستخبثه العرب بل كانوا يأكلونه ويبيعونه بلا نكير، كما ذكره عروة بن الزبير، والشافعي، وغيرهما^(٤٦).

وعلى فرض دخوله في ذلك العموم، فحديث جابر مُخصَّصٌ لها ، والآية عامَّة، والخاص مقدَّم على العام على الراجح المشهور عند العلماء والأصوليين.

(٤١) رواه البخاري (٥٥٣٠)، مسلم (١٩٣٢).

(٤٢) ينظر: الإشراف للقاضي عبد الوهاب (٣٧٨ / ٤)، بداية المجتهد (٢٠/٣)، حاشية الخرشى على مختصر خليل (٣١/٣).

(٤٣) سبق تخريجه.

(٤٤) ينظر: بداية المجتهد (٢٠/٣)، أضواء البيان (٢٩٤ / ٢)، (٢٩٦).

(٤٥) ينظر: الاستذكار (٢٠/٣)، تفسير القرطبي (١٢١/٧).

(٤٦) ينظر: الأم (٢٧٣/٢)، المغنى (٣٤١/١٣)، تكملة المجموع (١١/٩).

وأما قولهم في دخول الضبع في عموم حديث «النهى عن كل ذي ناب من السباع»، فمرجوح أيضاً؛ لأن النهى مختص بمن كان له ناب، ويعدو ويهجم على الإنسان والبهائم، والضبع ليس مما يعدو عليهما، فلا يدخل في ذلك العموم، قال ابن القيم: "والذين صححوا الحديث جعلوه مخصصاً لعموم تحريم ذي الناب من غير فرق بينهما، حتى قالوا: ويحرم أكل كل ذي ناب من السباع إلا الضبع، وهذا لا يقع مثله في الشريعة أن يخصص مثلاً على مثل من كل وجه من غير فرقان بينهما وبحمد الله إلى ساعتى هذه ما رأيت في الشريعة مسألة واحدة كذلك، أعني شريعة التنزيل لا شريعة التأويل.

ومن تأمل ألفاظه - ﷺ - الكريمة تبين له اندفاع هذا السؤال؛ فإنه إنما حرم ما اشتمل على الوصفين: أن يكون له ناب، وأن يكون من السباع العادية بطبعها كالأسد والذئب والنمر والفهد.

وأما الضبع فإنما فيها أحد الوصفين، وهو كونها ذات ناب، وليست من السباع العادية.

ولا ريب أن السباع أخص من ذوات الأنياب، والسبع إنما حرم لما فيه من القوة السبعية التي تورث المغتذي بها شبهها؛ فإن الغاذي شبيهه بالمغتذي، ولا ريب أن القوة السبعية التي في الذئب والأسد والنمر والفهد ليست في الضبع حتى تجب التسوية بينهما في التحريم، ولا تعد الضبع من السباع لغة ولا عرفاً، والله أعلم".^(٤٧)

وأما ما استدلل به المالكية على الكراهة لدخوله في عموم حديث النهى عن كل ذي ناب من السباع، فمرجوح - كما سبق - وتضعيفهم لحديث جابر ﷺ فقد تقدم في التخريج صحة الحديث موقوفاً على عمر ﷺ وجابر ﷺ وأنه لا بأس بالمرفوع أيضاً والله أعلم.

الخاتمة

أحمد الله على التيسير في هذا البحث والإعانة، وأرجو أن أكون قد وفقت فيه للصواب والإبانة، وفي خاتمة هذا البحث خلصت إلى النتائج التالية:

١- أن حديث جابر في جواز أكل الضبع ترجح فيه الموقوف على عمر ﷺ، والموقوف على جابر ﷺ، وأن المرفوع لا بأس بإسناده لتفرد عبدالرحمن بن أبي عمار به.

٢- أن حديث خزيمة بن جزء ضعيف لا يصح، لأن مداره على عبد الكريم بن أبي المخارق وهو ضعيف، وأيضاً شيخه حبان بن جزء مجهول.

٣- أن المقصود بالضبع الحيوان المعروف، وهو من آكلة اللحوم، مغطى بالفرو،

^(٤٧) ينظر: الاستذكار (٢٩١/٥)، إعلام الموقعين (٣٦٧/٣)، تكملة المجموع (١٤/٩)، المغنى (٣٢٢/١٣).

- ويتميّز بنظره الثاقب والسمع القويّ وحاسة الشمّ التي تُمكنه من تحديد موقع اللحوم.
- ٤- أن العلماء اختلفوا في جواز أكل الضبع على ثلاثة أقوال: الجواز، والمنع، والكراهة، وأرجح هذه الأقوال هو القول بالجواز.
- ٥- أنه لا تعارض بين حديث " النهى عن كلّ ذى ناب من السباع " لأن النهى مختصّ بمن كان له ناب، ويعدو ويهجم على الإنسان والبهائم، والضبع ليس مما يعدو عليهما، فلا يدخل في ذلك العموم.
- ٦- أن الجمع بين حديث "جواز أكل الضبع" وبين حديث " النهى عن كلّ ذى ناب من السباع " هو المتعين إذ إن الحديث الوارد في الجواز صحيح، والجمع بينهما ممكن بما ذكر أهل العلم من أن النهى مختصّ بمن كان له ناب، ويعدو ويهجم، والضبع ليس كذلك.

هذا وأسأل الله ﷻ أن يتقبل هذا العمل ويجعله خالصاً لوجهه الكريم وينفع به
وصلّى الله وسلّم على نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المصادر والمراجع

- (١) إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، المؤلف: محمد ناصر الدين الألباني (المتوفي: ١٤٢٠هـ)، إشراف: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الثانية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- (٢) الاستذكار، المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفي: ٤٦٣هـ)، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ - ٢٠٠٠ م.
- (٣) الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م، دار الجيل، بيروت .
- (٤) أسد الغابة، لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م، دار الفكر، بيروت .
- (٥) الإشراف على نكت مسائل الخلاف، المؤلف: القاضي أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي المالكي (٤٢٢هـ)، دار ابن عفان .
- (٦) الإصابة في تمييز الصحابة، لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، تحقيق: علي محمد البجاوي، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ، دار الجيل، بيروت .
- (٧) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، المؤلف: محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي (المتوفي: ١٣٩٣هـ)، ط . دار عالم الفوائد .
- (٨) إعلام الموقعين عن رب العالمين، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب المعروف بابن قيم الجوزية (المتوفي: ٧٥١ هـ)، قدم له وعلق عليه وخرج أحاديثه وآثاره: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، شارك في التخريج: أبو عمر أحمد عبد الله أحمد، الناشر: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ .
- (٩) الأم، للشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م، دار المعرفة، بيروت.
- (١٠) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، المؤلف: علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرادوي الدمشقي الصالحي الحنبلي (المتوفي: ٨٨٥هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي، الطبعة: الثانية - بدون تاريخ.
- (١١) بداية المجتهد ونهاية المقتصد، المؤلف: أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد (المتوفي: ٥٩٥هـ)، الناشر: دار الحديث - القاهرة، الطبعة: بدون طبعة، تاريخ النشر: ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

- ١٢) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، المؤلف: علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي (المتوفي: ٥٨٧هـ)، ط. دار الحديث.
- ١٣) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: عمر عبد السلام التدمري، الطبعة الثانية، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م، دار الكتاب العربي، بيروت.
- ١٤) التاريخ الكبير، لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - الدكن.
- ١٥) تحرير ألفاظ التنبيه، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفي: ٦٧٦هـ)، المحقق: عبد الغني الدقر، الناشر: دار القلم - دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ.
- ١٦) تقريب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد عوامة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م، دار الرشيد، سوريا.
- ١٧) تكملة المجموع للمطيعي، ط. مكتبة الإرشاد.
- ١٨) التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفي: ٨٥٢هـ)، تحقيق: أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب، الناشر: مؤسسة قرطبة - مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
- ١٩) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، ١٣٨٧هـ، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب.
- ٢٠) تهذيب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند.
- ٢١) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ليوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاءي الكلبي المزني، تحقيق: د. بشار عواد معروف، الطبعة الأولى، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- ٢٢) تهذيب اللغة، المؤلف: محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، أبو منصور (المتوفي: ٣٧٠هـ)، المحقق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١ م.
- ٢٣) الثقات، المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفي: ٣٥٤هـ)، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة

- المعارف العثمانية، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، الطبعة: الأولى، ١٣٩٣ هـ = ١٩٧٣ م.
- (٢٤) **الجامع الكبير- سنن الترمذي**, لمحمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى، تحقيق: بشار عواد معروف، ١٩٩٨ م، دار الغرب الإسلامي، بيروت .
- (٢٥) **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه = صحيح البخاري**، المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ.
- (٢٦) **الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي**، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفي: ٦٧١ هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية - القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م.
- (٢٧) **الجرح والتعديل**، لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم، الطبعة الأولى، ١٢٧١ هـ - ١٩٥٢ م، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - دار إحياء التراث العربي، بحيدر آباد الدكن - الهند، بيروت.
- (٢٨) **الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المزني**، المؤلف: أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (المتوفي: ٤٥٠ هـ)، المحقق: الشيخ علي محمد معوض - الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.
- (٢٩) **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م، السعادة، بجوار محافظة مصر .
- (٣٠) **حياة الحيوان الكبرى**، المؤلف: محمد بن موسى بن عيسى بن علي الدميري، أبو البقاء، كمال الدين الشافعي (المتوفي: ٨٠٨ هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٢٤ هـ .
- (٣١) **سنن ابن ماجه**، لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية .
- (٣٢) **سنن أبي داود**، المؤلف: لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت .

- (٣٣) سنن البيهقي الكبرى، لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة.
- (٣٤) سنن الدارقطني، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني، تحقيق: شعيب الارنؤوط، وحسن عبد المنعم شلبي، وعبد اللطيف حرز الله، وأحمد برهوم، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان.
- (٣٥) سنن الدارمي، لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام بن عبد الصمد الدارمي، التميمي السمرقندي، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ - ٢٠٠٠ م، دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية.
- (٣٦) السنن الكبرى، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، رقم الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- (٣٧) سير أعلام النبلاء، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفي: ٧٤٨ هـ)، الناشر: دار الحديث - القاهرة، الطبعة: ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
- (٣٨) السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار، المؤلف: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفي: ١٢٥٠ هـ)، ط. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.
- (٣٩) الشَّافِي فِي شَرْحِ مُسْنَدِ الشَّافِعِيِّ لِابْنِ الْأَثِيرِ، المؤلف: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفي: ٦٠٦ هـ)، المحقق: أحمد بن سليمان - أبي تميم ياسر بن إبراهيم، الناشر: مَكْتَبَةُ الرُّشْدِ، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
- (٤٠) شذرات الذهب في أخبار من ذهب، المؤلف: عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العكري الحنبلي، أبو الفلاح (المتوفي: ١٠٨٩ هـ)، حققه: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، الناشر: دار ابن كثير، دمشق - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- (٤١) شرح السنة، لمحيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط - محمد زهير الشاويش، الطبعة الثانية، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م، المكتب الإسلامي، دمشق، بيروت.
- (٤٢) شرح مختصر خليل للخرشي، المؤلف: محمد بن عبد الله الخرشي المالكي أبو عبد الله (المتوفي: ١١٠١ هـ)، الناشر: دار الفكر للطباعة - بيروت، الطبعة: بدون

- طبعة وبدون تاريخ.
- (٤٣) شرح مشكل الآثار، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الطبعة الأولى، سنة الطبع: ١٤١٥ هـ - ١٤٩٤ م، مؤسسة الرسالة.
- (٤٤) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، المؤلف: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفي: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- (٤٥) صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفي: ٣٥٤هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، رقم الطبعة: الثانية، سنة الطبع: ١٤١٤ - ١٩٩٣، دار النشر: مؤسسة الرسالة، مكان دار النشر: بيروت.
- (٤٦) صحيح ابن خزيمة، لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت.
- (٤٧) الضعفاء والمتروكون، المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفي: ٣٠٣هـ)، المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي - حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦ هـ.
- (٤٨) الضعفاء والمتروكون، المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفي: ٥٩٧هـ)، المحقق: عبد الله القاضي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ.
- (٤٩) الضعفاء، المؤلف: أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي (المتوفي: ٣٢٢هـ)، المحقق: عبد المعطي أمين قلججي، الناشر: دار المكتبة العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.
- (٥٠) الطبقات الكبير، محمد بن سعد بن منيع الزهري، تحقيق: علي محمد عمر، الطبعة الأولى، سنة الطبع: ٢٠٠١ م، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- (٥١) علل الترمذي الكبير، لمحمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى، تحقيق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود خليل الصعيدي، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت.
- (٥٢) الفوائد (الغيلانيات)، المؤلف: أبو بكر محمد بن عبد الله بن إبراهيم بن عبدوئيه البغدادي الشافعي البزاز (المتوفي: ٣٥٤هـ)، حققه: حلمي كامل أسعد عبد الهادي، قدم له وراجعاه وعلق عليه: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر: دار ابن الجوزي - السعودية / الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.

- ٥٣) **الكافي في فقه الإمام أحمد**، المؤلف: أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (المتوفى: ٦٢٠هـ)، الناشر: دار ابن حزم.
- ٥٤) **الكامل في ضعفاء الرجال**، المؤلف: أبو أحمد بن عدي الجرجاني (المتوفى: ٣٦٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، الناشر: الكتب العلمية - بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- ٥٥) **ما صح من آثار الصحابة في الفقه**، المؤلف: زكريا بن غلام قادر الباكستاني، الناشر: دار الخراز- جدة، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- ٥٦) **المبسوط**، المؤلف: محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (المتوفى: ٤٨٣هـ)، الناشر: دار الفكر.
- ٥٧) **المحلى بالآثار**، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري، ط، دار إحياء التراث العربي.
- ٥٨) **مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح**، المؤلف: علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (المتوفى: ١٠١٤هـ)، الناشر: دار الفكر، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- ٥٩) **المستدرک علی الصحیحین**، لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٦٠) **مسند أبي يعلى**، لأبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي، الموصلي، تحقيق: حسين سليم أسد، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، دار المأمون للتراث، دمشق.
- ٦١) **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م، مؤسسة الرسالة.
- ٦٢) **مسند الإمام الدارمي**، المؤلف: أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، درسه وضبط نصوصه وحققها: الدكتور/ مرزوق بن هياس آل مرزوق الزهراني، الناشر: (بدون ناشر) (طُبِعَ على نفقة رجل الأعمال الشيخ جمعان بن حسن الزهراني)، الطبعة: الأولى، ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م.
- ٦٣) **مسند الإمام الشافعي**، للشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي، تحقيق: ماهر

ياسين فحل، الطبعة الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م، شركة غراس للنشر والتوزيع، الكويت.

٦٤) **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ = صحيح مسلم**، المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٦٥) **مشيخة النسائي = تسمية مشايخ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي وذكر المدلسين (وغير ذلك من الفوائد)**، المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، المحقق: الشريف حاتم بن عارف العوني، الناشر: دار عالم الفوائد - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى ١٤٢٣هـ.

٦٦) **مصنف ابن أبي شيبة**، لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي الكوفي، ط. مكتبة الرشد.

٦٧) **المصنف لعبد الرزاق**، لأبي بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ، ط. المجلس العلمي بالهند.

٦٨) **معالم السنن**، وهو شرح سنن أبي داود، لأبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي، الطبعة الأولى، ١٣٥١ هـ - ١٩٣٢ م، المطبعة العلمية، حلب.

٦٩) **معجم الصحابة**، لأبي القاسم عبد الله بن محمد البغوي، تحقيق: محمد الأمين بن محمد الجكني، مكتبة دار البيان، الكويت.

٧٠) **معرفة الصحابة**، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م، دار الوطن للنشر، الرياض.

٧١) **مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار**، المؤلف: أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني (المتوفى: ٨٥٥هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.

٧٢) **المغني لابن قدامة**، المؤلف: أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (المتوفى: ٦٢٠هـ)، الناشر: دار عالم الكتب.

٧٣) **مقال بعنوان: معلومات عن حيوان الضبع**، على الرابط:

<https://sotor.com/>

- (٧٤) **المنتقى من السنن المسندة**، لعبد الله بن علي بن الجارود أبو محمد النيسابوري، تحقيق: عبد الله عمر البارودي، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م، مؤسسة الكتاب الثقافية، بيروت .
- (٧٥) **الموطأ لإمام دار الهجرة مالك بن أنس** رواية: يحيى بن يحيى الليثي الأندلسي، لمالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، الطبعة الثانية، ١٤١٧ هـ، دار الغرب الإسلامي، بيروت .
- (٧٦) **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائمٍ الزَّهبي (المتوفى: ٧٤٨ هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م
- (٧٧) **نهاية المطلب في دراية المذهب**، المؤلف: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين (المتوفى: ٤٧٨ هـ)، حققه وصنع فهرسه: أ. د/ عبد العظيم محمود الديب، الناشر: دار المنهاج، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ-٢٠٠٧ م.